

أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

The impact of fluctuations in the exchange rate of the Algerian dinar against the US dollar on local prices in Algeria during the period (1990-2019)

مداني حسيبة¹، مزارشي فتيحة²

Madani Hassiba¹, M'zarchi Fatiha²

¹ مخبر lezinru، جامعة البيض، hassibamadani83@gmail.com

² مخبر Labopieem، جامعة سطيف 1، fatiha.mezarchi@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2022/06/ 30

تاريخ القبول: 2022/06/ 10

تاريخ الاستلام: 2022/04/ 17

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة مدى استجابة الأسعار المحلية في الجزائر للتغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2019)، وللقيام بذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. توصلت الدراسة إلى أن لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أثر إيجابي على معدل التضخم في الجزائر في الأجل القصير، في حين يكون أثره سلبيا في الأجل الطويل، وهو ما يؤكد اختبار سببية جرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو). فقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومعدل التضخم في الجزائر في الأجل الطويل.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، الأسعار المحلية، معدل التضخم، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

تصنيفات JEL : F31 ، E31 ، C22

Abstract :

This paper aims to study the response of domestic prices in Algeria for changes in the exchange rate of the Algerian Dinar against the US Dollar during the period (1990-2019) and to do so, the self-decline model has been used for the ARDL distributor.

The study concluded that the Algerian dinar exchange rate against the US dollar had a positive impact on the inflation rate in Algeria in the short term, while its impact is negative in the long term, confirmed by the Tuda Yamamoto (Tuda Yamamoto), the study has reached The lack of a causal relationship in both directions between the Algerian dinar exchange rate against the US dollar and inflation in Algeria in the long term.

Keywords: the exchange rate, local prices, inflation rate, ARDL model

JEL Classification Codes: F31, E31 , C22

المؤلف المرسل: فتيحة مزارشي، الإيميل: fatiha2_9999@yahoo.fr

1. مقدمة:

إن أحد أهم المشكلات المقترنة بشدة بأسعار الصرف هي أثر انعكاس التغيرات في أسعار صرف العملة المحلية مع أهم الشركاء التجاريين على الأسعار المحلية، أو ما يسمى بأثر تمرير تغيرات أسعار الصرف. وقد بدأ الاهتمام بها منذ السبعينات من القرن العشرين مع انهيار نظام بريتون وودز وتبني الدول لنظام أسعار الصرف المرنة، وقد تزايد الاهتمام بدراسة هذا الأثر مع انتشار العوامة وزيادة تدفقات التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي زادت من مشاكل تقلبات أسعار الصرف، وانعكاس آثاره على المستوى العام للأسعار.

هناك دراسات مختلفة تناولت آثار تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية وأوضحت أن درجات التمرير تتفاوت عبر الدول، وعبر الزمن وعبر الصناعات داخل الدولة، ولعل أهم أسباب عدم تمرير التغيرات في القيمة التبادلية للعملة يتمثل في عدم قيام المنتجين الأجانب بتغيير أسعار منتجاتهم لتعويض التغير في القيمة التبادلية للعملة حفاظا على حصتهم في السوق المحلية.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الاستيراد يجعل من سعر صرف الدينار الجزائري أحد المتغيرات المؤثرة على مسار المستوى العام للأسعار، فكما هو معروف فإن أسعار السلع المستوردة تتحدد كمحصلة لأسعارها في الأسواق الأصلية من جهة، وسعر الصرف من جهة أخرى، باعتباره المعامل الذي تتحول بموجبه أسعار السلع المستوردة إلى أسعار بالعملة المحلية، واستنادا لذلك فإن سعر صرف الدينار الجزائري يؤثر على أسعار العرض السلعي المحلي، ولاشك أن هذه الأخيرة تتعرض إلى ضغوط تضخمية عند ارتفاع سعر الصرف (تدهور قيمة الدينار بالعملة الأجنبية).

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى انعكاس التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1990-2019)؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ومؤشر الأسعار المحلية ممثلة بمعدل التضخم؛

- توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومعدل التضخم في الأجل الطويل. أهمية الدراسة:

للبحث أهمية بالغة يستمدّها من موضوع الدراسة ذاته، وذلك لكون سعر الصرف من أهم المتغيرات النقدية المستخدمة كأداة للسياسة الاقتصادية، واعتماده بشكل فعال من شأنه تحسين القدرة التنافسية للدولة وما يترتب عن ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال الإنتاج، العمالة والنمو بشكل عام، وكذا لما لتغيرات القيمة التبادلية للعملة الوطنية من آثار على الأسعار المحلية للسلع والخدمات المستوردة والمصدرة، ومنه التأثير على الأسعار النهائية ومنه على معدلات التضخم.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بمؤشر الأسعار المحلية ممثلة بمعدل التضخم وسعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر؛

- بناء نموذج قياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، وكذا اختبار السببية باستعمال سببية قرانجر المطورة في المدى الطويل (تودا ياماموتو)؛

- اختبار مدى قدرة النموذج القياسي على تفسير العلاقة الاقتصادية، ومعرفة مقدار الانعكاس وحدود تأثير العلاقة بين متغيري سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ومؤشر الأسعار المحلية.

حدود الدراسة: تتضمن حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري؛

أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر

- الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019.

- منهج الدراسة: بغرض الوصول لأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتوصيف وتحليل محاور الدراسة المتمثلة في تطور الرقم القياسي للأسعار (معدل التضخم) وتطور سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، كما تم اعتماد أسلوب القياس الكمي باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية من خلال بناء النموذج المناسب لقياس أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، بالإضافة إلى اختبار سببية قرانجر المطورة في المدى الطويل (تودا يياموتو) بين متغيري الدراسة.

- هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- الإطار النظري للعلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف؛

- تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2019)؛

- دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

2. الإطار النظري للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف الأجنبي:

يعتبر سعر الصرف واحدا من أهم المتغيرات النقدية، وأن التغيرات فيه تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل المستوى العام للأسعار، لذا كان من الضروري أولا تعريف التضخم باعتباره مؤشر عن مسار الأسعار المحلية في البلد ثم تعريف سعر الصرف، وأخيرا توضيح العلاقة بينهما حسب النظرية الاقتصادية.

1.2. مفهوم التضخم:

يلجأ العديد من الباحثين والاقتصاديين إلى قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات يأتي في مقدمتها الأرقام القياسية، ومن خلال الاستعانة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك والذي يستخدم بشكل واسع لقياس المستوى العام للأسعار.

2.1. تعريف التضخم:

عرف التضخم بأنه مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات. (نوري الشمري، 1999، صفحة 389).

وعرف أيضا بأنه ارتفاع أسعار السلع والخدمات عبر الزمن (Dornbusch & autres, 2002, p. 233).

إضافة إلى ذلك عرف التضخم بأنه ازدياد حجم السيولة النقدية المتداولة، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك بالنسبة لكمية السلع المعروضة للبيع، فينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار السلع (حيدر، 2002، صفحة 145). انطلاقا مما سبق، يمكن تعريف التضخم بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار والذي يتسبب في تدني القدرة الشرائية لوحدة النقد.

2.1.2. قياس التضخم:

على الرغم من الشعور بالآثار التضخمية إلا أنه لا بد من اللجوء إلى أسلوب لقياس مدى التضخم وحجمه لتقدير آثاره المختلفة، وتقييم مشاكله بناء على حسابات صحيحة وليس مجرد الشعور به. وقياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي، وبقدر ما يكون التشخيص صحيحا دقيقا بقدر ما يكون العلاج صحيحا، ولحساب معدل التضخم هناك ثلاثة أساليب مختلفة:

- معدل التغير بالنسبة لسنة الأساس: يقيس معدل التغير في الأسعار بالنسبة لسنة الأساس، ويمكن حسابه باستخدام المعادلة التالية:

$$I_t = P_t - P_a$$

حيث أن:

I_t : معدل التضخم في السنة t : P_t : الرقم القياسي للأسعار في السنة t : P_a : الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس، والذي يساوي 100% أي أن: $I_t = P_t - 100$

ما يعاب على هذا الأسلوب هو أنه وإن كان يقيس معدل التغير في الأسعار لسنة ما بالنسبة لسنة الأساس، فإنه لا يشير إلى معدل التغير في الأسعار لهذه السنة بالمقارنة مع السنة التي تسبقها.

- معدل التغير البسيط في الأسعار: يقيس هذا المعدل نسبة التغير في المستوى العام للأسعار لسنة ما بالمقارنة مع السنة التي تسبقها، ويمكن حسابه باستخدام المعادلة التالية (Guillon, 1974, p. 427):

$$I_t = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$$

حيث أن:

I_t : معدل التضخم في السنة t : P_t : المستوى العام للأسعار في السنة t : P_{t-1} : المستوى العام للأسعار في السنة $t-1$

ما يؤخذ على هذا المعيار أنه قد يأخذ عامًا تتسم فيه الأسعار بعدم الاستقرار أو بالارتفاع الشديد كأساس للمقارنة، مما يعطي نتائج مضللة.

- معدل التغير المركب للأسعار: يستخدم هذا المعدل عادة لقياس متوسط معدل التضخم خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، فإذا أردنا أن نقيم مدى جدوى الجهود المبذولة من قبل الدولة خلال خطط التنمية المتعاقبة للقضاء على التضخم، فإننا نقوم بحساب معدل التضخم السنوي خلال فترة الخطة الأولى ثم خلال فترة الخطة الثانية وهكذا، ثم نقارن معدلات التضخم خلال هذه الفترات، ونحدد هل كانت متزايدة أم متناقصة (عبد القادر محمد، 1997، صفحة 264).

فإذا كان الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس هو (P_n) ثم زاد حتى وصل إلى (P_{n+a}) في نهاية الفترة المراد قياس معدل التضخم السنوي خلالها، يكون معدل التضخم المركب هو (I) . ومنه يمكن كتابة المعادلة التالية (عبد القادر محمد، 1997، صفحة 265):

$$P_{n+a} = P_n(1 + I)^a$$

حيث أن:

a : هي الفرق في عدد السنوات بين أول سنة وآخر سنة للفترة محل الاعتبار.
من المعادلة السابقة نجد أن:

$$(1 + I)^a = \frac{P_{n+a}}{P_n} \Rightarrow (1 + I) = \sqrt[a]{\frac{P_{n+a}}{P_n}}$$

فإذا كانت $\sqrt[a]{\frac{P_{n+a}}{P_n}}$ تساوي قيمة ثابتة وهي (α) ، وعليه يكون معدل التضخم هو: $I_n = \alpha - 1$

تسمى هذه الصيغة بصيغة النقطين. هذا المعدل يعطي فكرة عامة عن معدل التضخم المتوسط خلال فترة طويلة نسبياً، غير أنه يهمل التقلبات المفصلة التي تحدث في المستوى العام للأسعار من عام لآخر داخل هذه الفترة.

2.2. مفهوم سعر الصرف:

سعر الصرف هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، وفي نفس الوقت هو أداة لقياس قدرة الاقتصاد التنافسية، فهو بمثابة حلقة وصل بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

1.2.2. تعريف سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية (المومني، موسى، وشقيري، 2008، صفحة 43).

ويعرف أيضا بأنه السعر أو المعدل الذي يجري على أساسه تبادل سلعة معينة بعملة أخرى أو الذهب، ويتم هذا التبادل إما لحظيا أو أجلا، وبالسعر الواقعي في أي وقت يحدد طلب وعرض العملة موضوع التبادل (أحمد و عبد اللطيف، 2017، صفحة 44).

2.2.2. أشكال سعر الصرف: يتميز سعر الصرف بمجموعة من الأشكال نوجزها فيما يلي:

- **سعر الصرف الاسمي:** يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية أو سعر العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، ويتحدد سعر الصرف الاسمي لعملة ما على أساس العرض و الطلب عليها في سوق الصرف في فترة زمنية معينة (عباس، نوفمبر 2003، صفحة 4).

- **سعر الصرف الحقيقي:** يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية، أي هو الذي يبين التغيرات في القوة الشرائية الدولية (جوزيف و ديفيد، 2010، صفحة 67). ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي ارتفاعا في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة (صيد، 2013، صفحة 24). يمكن حساب سعر صرف الحقيقي من خلال المعادلة التالية:

$$R_e = \frac{P^f}{P^d} E$$

حيث: E يمثل سعر الصرف الاسمي؛ P^f مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية؛ P^d مستوى الأسعار المحلية.

- **سعر الصرف التوازني:** هو ذلك السعر الذي تتكافأ عنده الكمية المطلوبة من عملة معينة مع الكمية المعروضة من هذه العملة (جوزيف و ديفيد، 2010، صفحة 84).

- **سعر الصرف الفعلي:** يقصد به الرقم القياسي لمتوسط قيمة أسعار الصرف المختلفة كعملة ما تجاه عدد من العملات الرئيسية لبعض الدول الأجنبية، وهناك عدة أرقام قياسية لهذا السعر، ويتم حساب هذه الأرقام القياسية عن طريق استخدام أوزان نسبية تمثل الوزن النسبي للعملة المحلية لكل دولة أجنبية في مواجهة عملة الدولة التي يتم حساب الأرقام لها بالنسبة لمستوى سعر الصرف في فترة أساس (حمدي، 1998، صفحة 58).

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو مؤشر يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، إذ يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في مدة زمنية معينة، فهو ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، وهو سعر صرف فعلي مبني على أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية (جوزيف و ديفيد، 2010، صفحة 74). إن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتأثر بصورة عكسية بسعر الصرف الاسمي، إذ كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي انخفض سعر الصرف الحقيقي وهذا يؤثر على القدرة التنافسية الدولية مع العالم الخارجي والتي تزداد في الوقت نفسه، وبالعكس في حالة انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي سيرتفع، وبالتالي تنخفض قدرة السلعة المحلية على التنافس (الصادق وآخرون، 1997، صفحة 17).

3.2. تمرير تغيرات أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية:

1.3.2. تمرير تغيرات أسعار الصرف (أثر النفاذية):

يعرف تمرير تغيرات أسعار الصرف على أنه الدرجة التي على أساسها تنتقل التقلبات في أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار في البلد، حيث يمثل العلاقة بين تحركات أسعار الصرف وبين تعديل أسعار السلع المتاجر بها، كما يستخدم ذات المصطلح للإشارة إلى أثر تحركات سعر الصرف على كل من أسعار الواردات وأسعار الصادرات وأسعار المستهلكين والاستثمار والتجارة (أحمد كمال، 2020، صفحة 08). كما يعرف بنسبة تغير أسعار الاستيراد بالعملة المحلية الناتجة عن تغير سعر الصرف بـ 1% (جديدن، بن حاسين، 2019، صفحة 426).

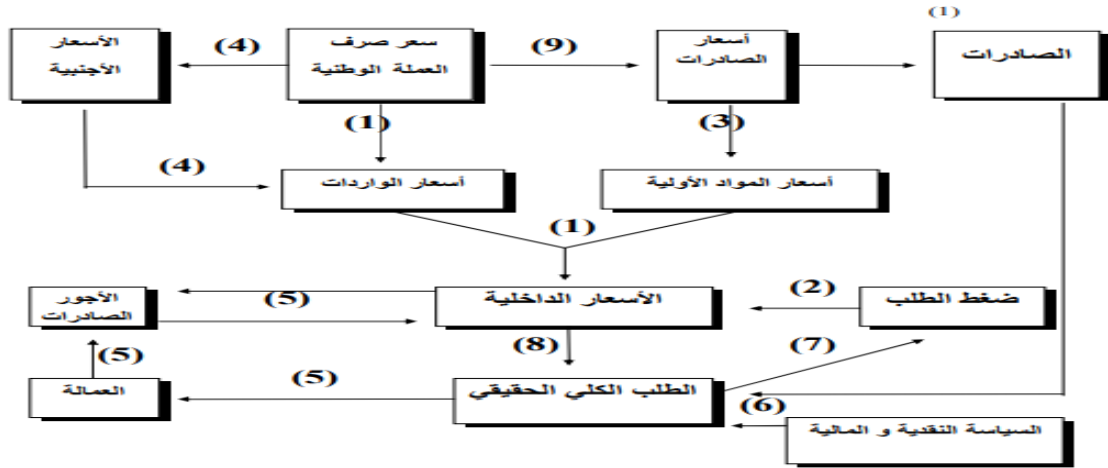
أظهرت الدراسات التجريبية أنه في حالة الاقتصاد المنفتح على الخارج، تنتقل التغيرات في أسعار الصرف إلى أسعار المستهلكين من خلال التأثير على كل من أسعار الواردات من السلع الوسيطة (المقومة بالعملة المحلية) وتوقعات التضخم، وتدخل أسعار السلع النهائية المستوردة مباشرة في مؤشر أسعار المستهلكين، ومن ثم فإن تغيرات أسعار الصرف تنعكس في مؤشر أسعار المستهلكين. وتعتبر تغيرات أسعار الصرف صدمات في تكاليف الشركات التصديرية الأجنبية التي تباع منتجاتها في الأسواق الدولية، غير أنه من الملاحظ أن عدم قيام المنتجين الأجانب بتغيير أسعار منتجاتهم لتعويض التغير في القيمة التبادلية للعملة للحفاظ على حصتهم في السوق المحلية أحد أسباب عدم تمرير تغيرات أسعار الصرف (أحمد كمال، 2020، صفحة 08).

أثبتت الدراسات أن نسبة زيادة الأسعار في السنة التي يحدث فيها التخفيض والسنة التالية لها تكون أكبر من نسبة خفض قيمة النقد (بوعتروس، 2005، صفحة 19).

2.3.2. قنوات تمرير تغيرات سعر الصرف:

تؤثر التغيرات في سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) على الأسعار المحلية من خلال المخطط الموالي، الذي يلخص لنا أثر سعر الصرف كمتغير خارجي على الأسعار المحلية، ويوضح لنا القنوات الأساسية التي ينتقل من خلالها ذلك الأثر إلى المستوى العام للأسعار:

الشكل 01: قنوات انتقال آثار تغير سعر الصرف في الأسعار المحلية



(5) علاقة التأثير والتأثير بين الأسعار والأجور؛

(6) (7) أثر الطلب الكلي على الأسعار الداخلية بفعل تأثير سعر الصرف على الصادرات والتغيرات في السياسة النقدية والمالية وذلك من خلال زيادة ضغط الطلب على الأسعار؛

(8) الأثر الذي يمكن أن تحدثه الأسعار الداخلية على الطلب الكلي؛

(9) أثر التغير في سعر الصرف على السلع القابلة للتصدير.

على اعتبار أن تأثير تغيرات أسعار الصرف يكون ضئيلا على الأسعار المحلية في حالة واحدة فقط وهي توفر إمكانية لإحلال الواردات بشكل عام، كما ويمكن أن تتوقف تلك الآثار على الأسعار المحلية على السياسات المالية والنقدية التي عادة ما تكون مرافقة لسياسة التخفيض ضمن برامج التكيف المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي في البلاد النامية، ولكن هذا لا يمنع من حدوث ارتفاع مضطرب للأسعار خاصة في الأجل القصيرة (بوعتروس، 2005، صفحة 26).

وحيث أن الفترات الزمنية طويلة الأجل تعطي لقطاع العائلات وقطاع الأعمال الوقت المطلوب للتكيف مع التغيرات في السعر، فإن العرض والطلب يكونا أكثر مرونة نسبيا عبر الفترات الزمنية الطويلة، وأقل مرونة في الفترات الزمنية القصيرة، وفي الأجل القصير قد يضطر قطاعا العائلات والأعمال إلى التعاقد لاستكمال مشتريات السلع المستوردة الغالية نسبيا (جوزيف وديفيد، 2010، صفحة 352).

يتم حساب أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم باستخدام المعادلة التالية (سويح و بن طيرش، 2020، صفحة 178):

$$\frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} = \frac{E_t - E_{t-1}}{E_{t-1}} = \text{أثر النفاذية}$$

تشير درجة انتقال تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية إلى وجود صلة بين التغير في سعر الصرف والأسعار المحلية هذا من ناحية، وإلى إقبال مؤسسات الأعمال على تغيير أسعارها استجابة للتغير في أسعار الصرف، وما لذلك من تداعيات على تنافسية المنتجات المحلية الموجهة إلى التصدير من ناحية أخرى.

أثبتت بعض الدراسات أنه ليس بالضرورة أن تكون درجة استجابة الأسعار المحلية للتغيرات في سعر الصرف تامة، فقد تؤثر التحركات في أسعار الصرف جزئيا على أسعار السلع المستوردة، أو قد لا تؤثر نهائيا تبعا لاختلاف العوامل المؤثرة في هذه العلاقة وأهم هذه العوامل هي (جبوري، 2012-2013، الصفحات 186-189) :

- هيكل ومستوى المنافسة في أسواق السلع:

- مستوى النشاط الاقتصادي؛

- مستوى التضخم؛

- درجة الانفتاح الاقتصادي؛

- تركيبة السلع المستوردة؛

- طبيعة نظام سعر الصرف.

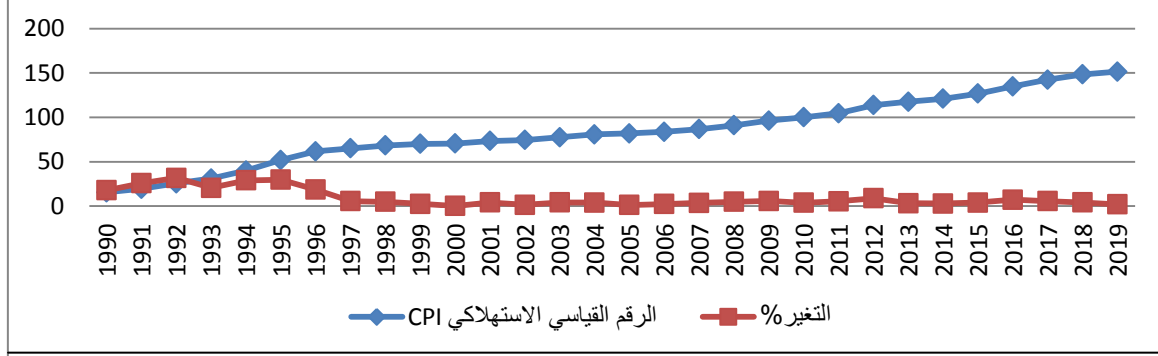
3. تطور المستوى العام للأسعار وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

1.3. تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تعتبر الأرقام القياسية للأسعار أهم مؤشر إحصائي يعتمد عليه في قياس معدل التضخم، لذلك لابد من الوقوف على أهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، وذلك بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار

الاستهلاك (المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI). والذي يعكس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات وذلك بين فترتين زمنيتين مختلفتين، يمكن الإشارة هنا إلى أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI يقاس باستعمال مؤشر لاسبيرز، ويعتبر هذا المؤشر هو المؤشر المستخدم في الجزائر خاصة من قبل الديوان الوطني للإحصاء. والجدول الموالي يبين لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة (1990-2019) علما أن سنة الأساس هي سنة 2010.

الشكل 02: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI وتغيره خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: بالاعتماد على المواقع:

- <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=FP.CPI.TOTL&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=2&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr> (تاريخ الاطلاع: 01-01-2021)
- <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/FP.CPI.TOTL.ZG.html> (تاريخ الاطلاع: 01-01-2021)

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أنه خلال الفترة (1990-1995) ارتفع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 17.88% سنة 1990 إلى 31.68% سنة 1992، ووصل إلى 29.00% و 29.79% خلال سنتي 1994 و 1995 على التوالي، ويمكن إرجاع سبب الارتفاع إلى الانخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الضرر بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية التي كانت مدعومة من طرف الدولة في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994، لتصل نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (خالدي، 1996، صفحة 209). مما زاد في زيادة وتيرة التضخم من سنة لأخرى، وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي.

وسجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1996-2000) انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة، حيث انتقل من 18.70% سنة 1996 إلى 5.70% سنة 1997 (CNES، 1998، صفحة 115). ويرجع هذا الانخفاض إلى انتهاج الدولة سياسات مالية ونقدية تقييدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى تخفيض المداخيل لاسيما الأجور من حيث إتباع سياسة دخول متشددة. ويرجع سبب الارتفاع خلال الفترة الأولى إلى تخفيض قيمة العملة وما ترتب عنها من ارتفاع في تكاليف الواردات وخدمة الديون الخارجية، بالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية وتمويله عن طريق الإصدار النقدي. واستمر معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في التراجع حتى قاربت الصفر سنة 2000 (0.3%) وهذا راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و 1995، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الفنية بدلا من الإصدار النقدي المفرط (بلعوزع، 2004، صفحة 317)

أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر

وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي ذكرت سابقا، سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا سنة 2001 إذ بلغ حوالي 4.23%، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22.3 % سنة 2001، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وارتفاع الأجور كذلك ابتداء من سنة 2001، وهذا الارتفاع يرجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار، وأن هذه الأسعار ارتفعت عالميا بشكل ملحوظ في نفس السنة.

أما خلال الفترة (2002-2009)، فقد تميزت بارتفاع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 1.43% سنة 2002 ليصل إلى 5.74 % سنة 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار وكذا ارتفاع معدل التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية (Kerrar, Algérie 13 au 17 janvier 2013, p. 18)، وتزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو. ويلاحظ خلال هذه الفترة أن معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ 4.26 % سنة 2003، ثم انخفض إلى 3.97 % سنة 2004، ليصل إلى 1.38 % سنة 2005، وبعد ذلك سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا خلال هذه الفترة لينتقل من 2.31 % سنة 2006 ليصل إلى 3.67 % سنة 2007، بفعل التوسع في السياسة المالية، وانطلاق برنامج دعم النمو ولتسارع الزيادة في أسعار الجملة الفواكه والخضر، وتفسر الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بضعف العرض من جهة والمضاربة في سوق التنظيم والضبط من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية، لاسيما المنتجات الفلاحية الطازجة والخدمات، والمواد نصف المصنعة، وارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات، حيث كانت عرضة للصدمة على مستوى الزيادات القوية في الأسعار العالمية خصوصا الزيادات في أسعار الحبوب والمنتجات الحليبية، وهي سلع غذائية تستوردها الجزائر بكميات معتبرة (Banque d'Algérie, juillet 2008, p. 59).

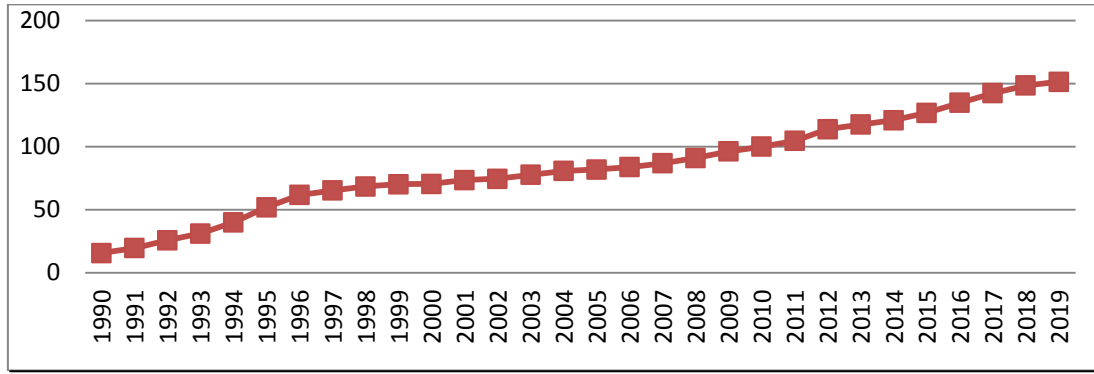
كما سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضا طفيفا وصل إلى 3.91 % في سنة 2010، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، ليسجل أعلى معدل له منذ سنة 1996 ليصل إلى 8.93 % في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 أي 4.52 %، ليتراجع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنتي 2013 و 2014 إلى 3.23 % و 2.91 % على التوالي. ويفسر الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم، وكذا تزامنا مع انطلاق برنامج التنمية الخماسي. وكثيرا ما كان يرجع عدم الاستقرار خلال هذه المرحلة إلى رفع دعم الحكومة وإلى تحرير الأسعار بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، وذلك بغية جعل الأسعار ترتفع بصورة مستمرة وبحرية استجابة للعرض والطلب دون تدخل غير طبيعي من الحكومة.

أما السنوات الموالية فقد كان متذبذبا تارة يرتفع وتارة ينخفض ليسجل ارتفاعا مقداره 4.02 % و 7.18 % وذلك خلال سنتي 2015 و 2016 لينخفض في السنوات الموالية 4.27 % سنة 2018 و 1.95 % سنة 2019، وهذا يعكس مدى صرامة السياسات المالية والنقدية التي تطبقها الحكومة إضافة إلى تراجع مؤشر الأسعار خارج المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات الخاضعة للتنظيم، الأمر الذي أدى إلى تراجع التضخم الهيكلي خلال هذه الفترة (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 25) من جهة، ومدى الانكماش الاقتصادي واليأس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القوة الشرائية بشكل قوي وسريع من جهة أخرى.

2.3. تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2019):

الشكل الآتي يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (1990-2019).

الشكل 03: تطور سعر الصرف المتوسط (الرسمي) للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع:

http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/indicateurs2019.pdf (تاريخ الاطلاع: 2021-01-01)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أنه بداية من سنة 1990 عرف سعر صرف الدينار الجزائري عدة تطورات منها تخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي نهاية سبتمبر 1991، حيث استقر سعر صرف الدينار الجزائري حول هذه النسبة إلى غاية مارس من سنة 1994 أين تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17%، وعلى ضوء هذا التخفيض أصبح سعر صرف الدينار هو 35.05 دج/\$ وواصل الاستقرار حول هذه النسبة إلى غاية 1998، أين وصل سعر صرف الدينار إلى 58.37 دج/\$، (في إطار لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية وبموجب اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بـ 22% سنة 1991 إلى غاية 1994، كما فرضت هذه الاتفاقية على الجزائر التخلي تدريجيا عن وسائل الرقابة المباشرة على الصرف ورفع القيود على التجارة الخارجية وهذا بهدف تخفيض قيمة الدينار المبالغ فيها)، ومع انهيار أسعار البترول سنة 1998 تقلصت إيرادات صادرات المحروقات إلى 9.77 مليار دولار بعدما كانت 13.18 مليار دولار سنة 1997. ثم شهد سعر صرف الدينار ارتفاعا ليصل إلى 66.57 دج/\$ سنة 1999، واستمر بالارتفاع من سنة لأخرى إلى غاية سنة 2006 مسجلا أكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 أين وصل سعر صرف الدينار إلى 79.68 دج/\$، ثم تحسن سنة 2004 حيث بلغ سعر صرف الدينار 72.06 دج/\$، وانطلاقا من سنة 2008 ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا إلى غاية 2008. خلال سنة 2009 بدأ الدينار الجزائري يفقد قيمته تدريجيا، لينتقل من 64.6 دج/\$ إلى 72.65 دج/\$ في 2008. خلال سنة 2009 ثم إلى 79.39 دج/\$ سنة 2013 ثم 80.58 دج/\$ سنة 2014. (طباش و شطباني، 2016، صفحة 320).

يرى مراقبون أن قيمة الدينار الجزائري تراجعت كنتيجة مباشرة لانخفاض سعر البترول، وهو أمر بالفعل حدث بعد تقهقر أسعار النفط في السوق الدولية مع الأزمة النفطية سنة 2014، حيث تهاوى سعر برميل النفط إلى 60 دولار للبرميل في منتصف ديسمبر 2014، ثم ما دون 50 دولار للبرميل في جانفي 2015، وأقل من 30 دولار للبرميل في جانفي 2016، أين شهدت قيمة الدينار مقابل الدولار انخفاضا بصفة ملحوظة بنسبة 6.30% و 24.7% و 8.96% في 2012 و 2015 و 2016 على التوالي، وللانتعاش الذي عرفه الدولار الأمريكي مقابل الأورو (أويابة و خليل، 2018، صفحة 174). أما آخرون فيفترضون أن هناك تخفيضا للعملة وليس انخفاضا، ما يعني أن الدولة تسببت بشكل متعمد في نقص قيمة الدينار الجزائري عن طريق البنك المركزي من أجل رفع الجباية النفطية عند التحويل من الدولار إلى الدينار، بحيث لما يكون الدينار ضعيفا أمام الدولار القوي إذا بيع به النفط يكون العائد أوفر، بالإضافة إلى سعي الدولة إلى تقليل الاستيراد أي انخفضت نسبة واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي إلى 29.23% بعدما كانت نسبتها من نفس الإجمالي 36.52% سنة 2015، وتخفيض الاستهلاك الداخلي (دحو، 2017، صفحة 62)، وكانت التوقعات لسنة 2019 تشير إلى نسبة نمو 4% أما في الواقع تحقق في

أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر

حدود 1,8%، ورغم تحسن أسعار البترول في 2018 مقارنة بالسنوات الماضية، لكن قيمة الدينار الجزائري واصلت تراجعها أمام العملات الرئيسية، ولم تسهم الإجراءات الحكومية الأخيرة في وقفه خاصة فيما تعلق بقرار بنك الجزائر في جويلية 2017 بتخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20%. كما أنه من ضمن أسباب تراجع الدينار الجزائري طبع مزيد من الأوراق النقدية، وما يترتب عليه من فائض في الكتلة النقدية في الأسواق مقابل إنتاج يكاد يكون منعدم، وتراجع احتياطات الصرف الجزائرية ما زاد من عدم استقرار العملة الوطنية، وارتفاع سعر الدولار واليورو في الأسواق العالمية، إضافة إلى اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على الإيرادات المالية للمحروقات التي تفوق 97%، وضعف التنوع الاقتصادي (المومن، 2020، صفحة 39).

وعموما يمكن القول أن تراجع قيمة الدينار الجزائري سببها عدة عوامل متراكمة، والتي تتمثل فيما يلي (بخيت، 2019، صفحة 227):

- التخفيض الرسمي لقيمة الدينار الجزائري خلال عامي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدات المالية للجزائر، وهذا بهدف تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد؛

- التوجه إلى سياسة التعويم المدار منذ سنة 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف؛

- النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت إلى حوالي 58.5 مليار دولار في عام 2014، الأمر الذي هدد استقرار قيمة الدينار الجزائري، وهذا نتيجة الطلب المرتفع على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف؛

- تبني الحكومة الجزائرية رفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار الجزائري وخاصة في فترات انهيار أسعار البترول.

بعد سنة 2014 ونتيجة لتآكل احتياطات الصرف بسبب انخفاض أسعار النفط، أخذ سعر الصرف في الارتفاع مجددا ليبلغ مستويات قياسية لم تشهدا الجزائر من قبل حيث بلغ سنة 2019 حوالي 119.35 دج/\$، أي انخفاض في قيمة العملة قدره 20%.

4. دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

بغرض اختبار فرضيتي البحث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL الذي طوره من كل Pesaran و Shin (1999) و Pesaran وآخرين، تتميز هذه الطريقة بمزايا مقارنة بأساليب التكامل المشترك السابقة مثل طريقة Engle-Granger وطريقة Johansen. تقنية ARDL لا تحتاج أن تكون فيها جميع المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيقها عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من الدرجة صفر أو عندما يكون هناك مزيج من المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى والدرجة الثانية والمتغير التابع لا يكون من الدرجة صفر. اختبار ARDL أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة أو المحدودة. كما تسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في نموذج طويل المدى.

4.1. متغيرات الدراسة :

- Tinf: يمثل معدل التضخم كممثل لمسار الأسعار المحلية في الجزائر؛

- TCH: يمثل سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؛ أي عدد وحدات العملة المحلية (الدينار الجزائري) مقابل حيازة دولار أمريكي واحد.

و قد تم الحصول على بيانات الدراسة من الديوان الوطني للإحصائيات و البنك الدولي وبنك الجزائر، و تعتبر معطيات سنوية تتكون من 30 مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019. ويكون النموذج من الشكل:

$$INF = f(TCH)..... (1)$$

قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، يتضمن هذا النموذج في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير.

2.4. المنهجية القياسية: تلخص المنهجية القياسية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية:

- اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية): يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية وذلك بغرض التأكد من استقرارية بيانات السلاسل (شيخي، محمد، 2011، صفحة 207)، سيتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر ADF، يمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول الموالي:

الجدول 01: نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي فولر ADF

الفرق الأول		المستوى		قرار الرتبة	السلسلة الزمنية
ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	ثابت		
-5.450648	-5.382090	-1.678240	-1.590887	I(1)	Tinf
-4.323979	-3.689194	-4.309824	-3.679322		
-3.580623	-2.971853	-3.574244	-2.967767		
-3.225334	-2.625121	-3.221728	-2.622989		
-4.716824	-4.813231	-1.835469	-1.246898	I(1)	TCH
-4.323979	-3.689194	-4.309824	-3.679322		
-3.580623	-2.971853	-3.574244	-2.967767		
-3.225334	-2.625121	-3.221728	-2.622989		

المصدر: مخرجات Eviews 9

بعد إجراء اختبار للسلاسل في المستوى والفرق الأول لاحظنا أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة 1%، 5% و 10%، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي المتغيرين محل الدراسة مستقرة في الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة (1).

- تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد: بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bounds). ويعتبر نموذج ARDL الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة ب 30 مشاهدة، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta TINF_t = c + \beta_1 TINF_{t-1} + \beta_2 TCH_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_1 TINF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 \Delta TCH_{t-i} + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطنة لفترة واحدة على يسار المعادلة. تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (α) معلمات الفترة القصيرة. في حين أن C و ε تشير لأخطاء الحد العشوائي والجزء القاطع على التوالي.

أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر

- اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL: من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعاً، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذه المعايير. والجدول التالي يوضح اختبار فترات الإبطاء المثلى (p, q_1) للمتغير التابع والمتغير المستقل.

الجدول 02: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

فترات الإبطاء المثلى	q1	p
النموذج	2	4

المصدر: مخرجات Eviews 9 (الملحق 01)

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج Eviews 9 باختيار بين عدة نماذج للمتغير التابع والمتغير المفسر بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار Akaike. والجدول أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المعطاة ARDL (4,2).

- اختبار الحدود Bounds Test: يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

الجدول 03: نتائج اختبار الحدود Bounds Test

الاختبار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة	النتيجة
إحصائية F	6.252824	1	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى أكبر من 5%
القيم الجدولية للحدود	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	
عند مستوى 1%	6.84	7.84	
عند مستوى 2.5%	5.77	6.68	
عند مستوى 5%	4.94	5.73	
عند مستوى 10%	4.04	4.78	

المصدر: مخرجات Eviews 9 (الملحق 02)

إن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 6.252824 وهي أكبر بشكل واضح عن القيمة الحرجة 5% للحد الأعلى، وفقاً لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه أثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

- اختبار جودة النموذج المقدر: للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين نعتمد على اختبار ARCH، وبالنسبة للنموذج لا بد أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 04: نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM Test)

F-statistic	1.178062	Prob. F(2,16)	0.3332
Obs*R-squared	3.337263	Prob. Chi-Square(2)	0.1885

المصدر: مخرجات Eviews 9 (الملحق 03)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square(2) أكبر من 5% أي $0.1885 < 0.05$ عند اختبار درجة الارتباط 2، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة (السواحي خ.، 2012، صفحة 168) أما عن اختبار عدم ثبات التباين فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول 05: نتائج اختبار عدم ثبات التباين (ARCH Test)

F-statistic	0.306867	Prob. F(2,21)	0.7390
Obs*R-squared	0.681494	Prob. Chi-Square (2)	0.7112

المصدر: مخرجات Eviews9 (الملحق 04)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square (2) أكبر من 5% أي $0.7112 < 0.05$ ، وهذا ما يؤكد فرضية العدم، أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL :

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، حيث يتكون من جزئين: الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول 06: نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t المعنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل القصير			
D(TINF(-1))	0.288089	1.597599	0.1275
D(TINF(-2))	0.150041	0.879622	0.3907
D(TINF(-3))	0.401180	2.522909	0.0213
D(TCH)	0.175834	1.389045	0.1818
D(TCH(-1))	0.221634	1.505941	0.1494
CointEq(1-)	-0.590780	-3.522774	0.0024
مقدرات النموذج في الأجل الطويل			
TCH	-0.235094	-3.603744	0.0020
C	21.865097	4.121106	0.0006

المصدر: مخرجات Eviews9 (الملحق 05)

- تحليل العلاقة قصيرة الأجل:

✓ نلاحظ من الجزء العلوي للجدول السابق والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل)، فبالنظر إلى متغيرة سعر الصرف في بداية الفترة (t-0) نلاحظ أنه قد أثر بشكل إيجابي ضعيف نسبياً على معدل التضخم في الأجل القصير، وبعدم معنوية إحصائية عند 5%، حيث أن زيادة متغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بـ 0.175834 %، ونفس الأثر الإيجابي لمتغيرة سعر صرف الدينار المبطل لفترة واحدة أي (t-1) على معدل التضخم في الأجل القصير.

✓ كما أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية بـ 0.0024 عند مستوى 5% وبإشارة سالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.

✓ هذا وتشير المعلمة (-0.590780) في النموذج أن معدل التضخم يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 59.07 %، أي أنه عندما ينحرف معدل التضخم خلال الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح الخطأ بـ 59.07 % في الفترة الحالية (t).

- تحليل العلاقة طويلة الأجل:

$$TINF = 21.865097 - 0.235094TCH$$

أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر

يمثل الجزء السفلي للجدول العلاقة طويلة الأجل، واعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن سعر الصرف قد أثر بشكل سلبي على معدل التضخم في الأجل الطويل، أي أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم في الأجل الطويل، خاصة باعتبار الجزائر من الدول التي تنتهج سياسات رقابية على النقد والواردات (أو سياسة تدعيمية) من شأنها أن تضلل الآثار المحتملة على الأسعار المحلية من جراء سياسة التخفيض في قيمة العملة، وذلك بتكريسها علاقة اللاتعادل بين الأسعار والتكاليف الفعلية، تلك العلاقة الناشئة عن طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة.

-اختبار سببية جرانجر المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) بالنسبة للنموذج:

تم اختبار سببية جرانجر المطوّرة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) لمعرفة اتجاه السببية بين مؤشر الأسعار المحلية وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، ولتحديد اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة وهي فترة واحدة، وتم حسابها انطلاقا من معيار (Sc)، (AIC)، أما أقصى درجة تكامل للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار هي درجة واحدة، أي عدد فترات التباطؤ في اختبار تودا ياماموتو هي (2)، وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول 07: اختبار جرانجر للسببية على طريقة تودا ياماموتو للنموذج

D	فرضية العدم	والد المحسوبة	الاحتمالية
1	$TINF$ لا يسبب TCH	0.020379	0.8865
1	TCH لا يسبب $TINF$	0.028816	0.8652

المصدر: مخرجات Eviews 9 (الملحق 06)

من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه يتّضح قبول فرض العدم بكون التضخم لا يسبب التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الأجل الطويل، ونقبل كذلك فرضية العدم التي تنص على أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لا يسبب تغيرات في الأسعار المحلية في الأجل الطويل، أي أنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الأجل الطويل.

5. تحليل النتائج:

اختبرت هذه الورقة البحثية مدى استجابة الأسعار المحلية للتغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في المدينين القصير والطويل باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيري الدراسة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأسعار المحلية ممثلة في معدل التضخم، مما يدل على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل؛
- وجود أثر ايجابي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الأجل القصير والذي يرجع أساسا إلى ارتفاع حجم الواردات بالنظر للتبعية المفروطة للخارج في ظل غياب بدائل محلية، وعدم قدرة الصادرات الجزائرية على المنافسة ما يجعل الأسعار المحلية تتأثر بالتضخم المستورد وتغيرات سعر الصرف، بالإضافة إلى أن تأثر الأسعار المحلية سيسبب إزالة جميع المكاسب المنتظرة من عملية التخفيض، ما يؤدي أخيرا إلى فقدان الثقة في الدينار الجزائري بالنظر لعدم مرونة القطاع الإنتاجي لإحلال الواردات أو لعدم قدرته أصلا على إنتاج تلك السلع المستوردة أو بسبب تخلف أساليب الإنتاج فيها، ومسايرة الزيادة في الطلب على المنتجات المحلية، وأثر سلبي في الأجل الطويل باعتبار سعر الصرف واحد من مجموعة من العوامل لا تقل أهمية عن هذا الأخير تمثل سببا في تزايد المستوى العام للأسعار في المدى الطويل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الأجل الطويل وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

6. الخاتمة:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى تحليل تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومعدل التضخم في الجزائر، ومن ثم قياس مدى تأثير تقلب سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وكذا اختبار السببية بينهما عن طريق اختبار سببية جرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو).

توصلت الدراسة أنه في الأجل القصير يوجد أثر إيجابي ضعيف نسبيا لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على معدل التضخم، حيث أن زيادة متغير سعر الصرف بحوالي 1% يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بـ 0.175834 %، ونفس الأثر الإيجابي لمتغيرة سعر صرف الدينار المبطاً لفترة واحدة أي (t-1) على معدل التضخم في الأجل القصير.

أما في الأجل الطويل فتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على معدل التضخم، أي أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم في الأجل الطويل، خاصة باعتبار الجزائر من الدول التي تنتهج سياسات رقابية على النقد والواردات من شأنها أن تضلل الآثار المحتملة على الأسعار المحلية من جراء سياسة التخفيض في قيمة العملة، وهذا ما تؤكد سببية جرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو)، حيث توصلت إلى عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الأجل الطويل.

وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- على الجزائر أن تعمل جامدة على ضبط قيمة دینارها بصورة موضوعية، و ذلك بإعطائها أسعارا تعكس قيمها الحقيقية بعيدا عن المبالغة لكي تحافظ على معدل تغير أسعار صرف عملتها في حدودها الدنيا؛
- تجنب الاعتماد على سياسة تخفيض سعر صرف الدينار كأحد الحلول الظرفية ذات الطابع السياسي، والأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي الكلي للبلد؛
- العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري ودفع القطاع الإنتاجي لتوفير بدائل الاستيراد الخارجي بدلا من الاعتماد المفرط على هذا الأخير، ما يسبب لا محالة ضغوط تضخمية؛
- تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات كضرورة حتمية في ظل انهيار أسعار البترول وتقلباته.

7. قائمة المراجع:

- المؤلفات:

- أحمد عبد الرحمن، يسري، (2003)، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- بن علي، بلعزوز، (2004)، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- خالد محمد، السواعي، (2012)، القياس الاقتصادي باستخدام برنامج EVIEWS، دار الكتاب الثقافي، عمان.
- دانييل، جوزيف وفانهوز، ديفيد، (2010)، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، السعودية.
- محمد، شيخي، (2011)، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.
- ناظم محمد نوري، الشمري، (1999)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
- ياسر، المومني وسعيد مطر، موسى و نوري موسى، شقيري، (2008)، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- الطاهر، لطرش، (2001)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- الهادي، خالدي، (1996)، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر.

أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائر

- أمين، صيد، (2013)، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت.
- توفيق، الصادق وآخرون، (1997)، نظم وسياسات سعر الصرف، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- سليمان مجدي، عبد الفتاح، (2002)، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد الموجود، أحمد و محمد، عبد اللطيف، (2017)، تقلبات سعر الصرف الدولار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- عبد الحميد، عبد المطلب، (2001)، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- عبد العظيم، حمدي، (1998)، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار الزهراء الشرق.
- عبد القادر، عطية وعبد القادر، محمد، (1997)، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- فؤاد، حيدر، (2002)، علم الاقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة.
- كامل علاوي كاظم، الفتلاوي و حسين لطيف كاظم، الوبيدي، (2000)، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- مايكل، أبدجمان ترجمة محمد إبراهيم منصور، (1999)، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، دار المريح، الرياض.
- Regie, bourbonie, (2005), économétrie, DUNOD, Paris.
- Benbitour, A, (1998), L'Algérie au troisieme millénaire défis et potentialités, Marinoor, Alger.
- Dornbusch, R & autres, (2002), Macroéconomie, (éd. 2ème édition), Dunod, Paris.
- Guitton, H, (1974), la monnaie, (éd. 3 ème édition), Dalloz, Paris.
- M.F, Petri, (2003), Essays on monetary policy, university of tamper, academic dissertation.
- Walter, E, (2004), Applied Econometric Time Series, (éd. 2nd), Wiley, USA.

الأطروحات:

- خالد، جبوري، (2012-2013)، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- سعيد، صحراوي، (2009-2010)، محددات سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- علي، بلعزوز، (2004)، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- فردوس عبد الفتاح أحمد، كمال، (2020)، أثر التغير في سعر الصرف علي الأسعار المحلية في اليابان، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، القاهرة،
- كلثوم، صافي، (2015)، اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.

المقالات:

- أويابة صالح و خليل عبد الرزاق، (2018)، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990-2016، دراسات العدد الاقتصادي، 15 (2)، 161-180.
- بن عبيزة دحو، (2017)، أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية في الاقتصاد والإدارة، (9).

- سويح جمال وبن طيرش عطاالله، (2020)، إختبار أثر سعر صرف الدينار على المستوى العام للأسعار في الجزائر 1990-2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 10 (01 مكرر الجزء الثاني)، 174-191.
- طباش جمال وشطباني سعيدة، (2016)، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، 6 (11)، 309-336.
- بخيت حسان، (2019)، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 15 (20)، 217-230.
- لخديري راهم، (2019)، العلاقة بين سعر الصرف والتضخم: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015. مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي، (الخامس).
- البحري عبد الله و علي صاري، (2017)، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة (2000-2014)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار (13).
- علي صاري، (2014)، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة سوق أهراس (07).
- جديدن لحسن، (2017)، أداء نظام سعر الصرف في دول المغرب العربي وإمكانية تبني التعويم الحر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، مجلة الباحث (17)، 173-184.
- بن عبد الله محمد الجراح، (2011)، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام منهجية اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 27.
- بلوافي محمد و عبد الكريم بريشي، (2020)، أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات، حوليات الجزائر 1، 34 (02).
- Kerrar L, (Algérie 13 au 17 janvier 2013), Les Causes De L'inflation Ne Sont Pas Conjoncturelles, revue de press.
- Savoie-Chabot L & Khan, M, (2015), Exchange Rate Pass-Through to Consumer, Bank of Canada (-9).
- Stock. J.H and M.W. Watson Sims, C.A (1990), Inference in Linear Time Series Models With Some Unit Roots, Vol. 58, Econometrica.
- Phillips.P.C.B, (1991), Optimal Inference in cointegrated Systems, Econometrica .Vol.59.

المداخلات:

- محمد دحماني، أدريوش وعبد القادر، ناصور، (مارس 2012)، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1.

التقارير

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018، الجزائر.
- CNES، (1998)، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر.
- Banque d'Algérie. (juillet 2008). évaluation économique et monétaire en Algérie. rapport 2007.
- Banque d'algerie. (2005). évolution économique et monétaire en Algérie. Rapport.